اقتصاد

التلاعب والتزوير على قدم وساق

رئيس جمعية المخلصين الجمركيين يقترح الترخيص لمكاتب «الاستيراد والتصدير بالعمولة»

صالح حميدي

أكد رئيس جمعية المخلصين الجمركيين في دمشق وريفها إبراهيم شطاحي لـ«الوطن» استمرار التلاعب والتزوير في بيانات وأختام الفاتورة التجارية في الاستيراد، مبيناً أن عملية ضبط التلاعب هي مهمة مدققي ثبوتيات الاستيراد كالمصرف الوسيط والجمارك.

ووصف شطاحي الاستيراد الذي يتم بغير اسم المستورد الحقيقي بالأمر الواقع، وهو التفاف على التعليمات الناظمة للاستيراد، وأن هذه الالتفاف سيعطي إحصائيات خاطئة ومعلومات غير واضحة لجميع الجهات ذات العلاقة والمتمثلة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة المالية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك والمديرية العامة للجمارك.

رئيس جمعية المخلصين أشار إلى الكثير ممن يرغبون في الاستيراد بالاسم الصريح أو ليس لديهم خبرة واسعة في المجال؛ يلجؤون إلى بعض مكاتب الاستيراد بالعمولة التي تقوم بالاستيراد بالنيابة عنهم.

واقترح شطاحي ضرورة أن تصدر الجمارك تعليمات لجميع المديرين والأمناء بعدم قبول أي بيان غير ممهور باسم مخلص جمركي مجاز إلا في أضيق الحدود لأنها مشكلة كبيرة، مبيناً أن الشقيع هو فعلياً الوسيط أو العراب الأساسي بين صاحب البضاعة والجمارك، حيث يأخذ وكالة من المستورد ويطبع البيان من دون مخلص على أساس انه يعمل لدى المستورد، وهو وكيله.

ودعا رئيس جمعية المخلصين الجمركيين إلى فرض أشد العقوبات على غير الملتزمين بالتعليمات بأقسى ما يمكن فعله كي لا تبقى حبراً على ورق، مبيناً أنه على الرغم من ذلك، يمكن تنظيم هذه الإجراءات كما هو متبع في معظم دول العالم وخاصة الأوروبية والدول المجاورة عبر الترخيص لمكاتب الاستيراد والتصدير بالعمولة، على أن توضع شروط لهذه المكاتب، ويمكن تشكيل لجنة لدراسة مثل هذه الإجراءات واعتمادها لأن مثل هذه الإجراءات تحقق غاية بعض المستوردين وتحت إشراف الدولة.

ارتفعت ٥٤ بالمئة خلال عام مع زيادة التسهيلات ٢٢ ملياراً وحسابات الاستثمار ٣٥ ملياراً

٣,٦ مليارات ليرة أرباح المصارف الخاصة في ٣ أشهر وسط استقرار في سعر الصرف

علي محمود محمد

تمكن القطاع المصرفي السوري الخاص من زيادة رقم دخله الصافي خلال ٣ أشهر من العام ٢٠١٨ بنحو ٥٣,٨٪ عما كان عليه في الفترة نفسها من العام ٢٠١٧، متزامناً مع تحسن سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأميركي بين الربعين المدروسين بنسبة ١٥,٧٪ حيث بنيت أرقام الربع الأول من العام ٢٠١٧ على سعر صرف ٥١٧,٤٣ بينما ومع تحسن الليرة فقد بنيت أرقام الربع الأول ٢٠١٨ على سعر ٤٢٦، الأمر الذي يعني توليد الدخول التشغيلية بوتيرة سريعة بمعزل عن الأرباح غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي.

هذا وتعزى زيادة صافي أرباح القطاع المصرفي بشكل أساسي لارتفاع بند التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف بحوالي ٢٢ مليار ليرة سورية خلال الربعين، إضافة لارتفاع بند إيداعات وحساب استثمار وشهادات لدى المصارف والمؤسسات المصرفية في المصارف الاسلامية بحوالي ٣٥ مليار ليرة سورية.

وفي هذا الصدد، ارتفع صافي أرباح القطاع المصرفي الخاص بشقيه التقليدي والإسلامي (باستثناء مصرف سورية والخليج الذي لم ينشر قوائمه المالية لغاية اليوم) من ٢,٣٣ مليار ليرة سورية في الربع الأول ٢٠١٧ إلى ٣,٦ مليارات ليرة سورية في الربع الأول ٢٠١٨ أي بنسبة ارتفاع تجاوزت ٥٣,٨٪، وعند الدخول في تفاصيل هذه الأرقام يتبين أن ١٠ مصارف من أصل ١٣ مصرفاً قد حققت أرباحاً خلال هذا الربع من العام بمجموع قدره ٤,٣ مليارات ليرة سورية على حين خسرت ٣ مصارف (بيبلوس، الأردن، العربي) ما مجموع قدره ٦٧٠,٦ مليون ليرة سورية، وذلك مقارنة مع ربح كل المصارف في الربع الأول ٢٠١٧ مبلغاً قدره ٣,١ مليارات ليرة سورية، على حين خسر البنك العربي آنذاك حوالى ٨٧١ مليون ليرة سورية.

وانطلاقاً من ذلك يمكننا القول إن المصارف السورية الخاصة تمكنت من تجاوز الصعوبات التي اعترضت عملها وعززت نقاط قوتها، وأدارت المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي بسياسات تحوطية جيدة خلال فترة الأزمة بمراحلها الحرجة الكثيرة، واستمرت بتقديم خدماتها وممارسة نشاطها بالحد الذي يسمح فيه الوضع العام بسورية.

في العمق

عند الاطلاع على القوائم المالية للمصارف الخاصة التقليدية في سورية (١٠ مصارف خاصة) بنهاية الربع الأول من العام ٢٠١٨ نلاحظ تحقيق ٧ مصارف خاصة لأرباح بلغت بشكل إجمالي ١,٥ مليار ل.س بينما حققت ٣ مصارف خسائر بلغت ٦٧٠ مليون ل.س، أي إن صافي أرباح القطاع المصرفي التقليدي خلال ٣ أشهر من العام ٢٠١٨ بلغ حوالى ٨٢٢ مليون ل.س.

وبمقارنة هذا الأداء مع أدائها خلال ٣ أشهر من العام ٢٠١٧ نلاحظ ارتفاع أرباح القطاع المصرفي الخاص التقليدي بنهاية الربع الأول ٢٠١٨ بنسبة ٦,٥٪ عما كانت عليه بالفترة نفسها من العام ٢٠١٧ حيث بلغت أرباح المصارف حينذاك حوالى ١,٤ مليار ليرة سورية.

أما من ناحية المصارف الإسلامية الثلاثة العاملة في السوق السورية، فقد حققت ربحاً صافياً قدره ٢,٨ مليار ليرة سورية خلال ٣ أشهر من العام ٢٠١٨ وذلك مقارنة مع أرباح ١,٨ مليار ليرة سورية خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٧، أي بنسبة ارتفاع بلغت ٥٣,٤٪، والجدير ذكره أن المصارف الإسلامية لم تخسر في كل من الفترتين في العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨.

ولدى المقارنة بين أداء المصارف الخاصة التقليدية (١٠ مصارف) مع أداء المصارف الخاصة الإسلامية (٣ مصارف) في الربع الأول ٢٠١٨ نجد أن أرباح المصارف الإسلامية تتجاوز ضعفي أرباح المصارف الخاصة التقليدية (تحديداً ٢,٣٧ مرة)، كما تظهر الأرقام أن أرباح المصارف الإسلامية تشكل حوالى ٧٧,١٣٪ من صافي أرباح القطاع المصرفي الخاص في الربع الأول ٢٠١٨ مقارنة مع ٢٢,٩٪ مساهمة المصارف التقليدية، وذلك يبدو مماثلاً تماماً لما كان عليه الحال في الربع الأول ٢٠١٧.

ترتيب

وفقاً للبيانات المالية، فقد كان بنك بيمو السعودي الفرنسي أعلى ربحاً بين المصارف التقليدية خلال ٣ أشهر من العام ٢٠١٨، بأرباح بلغت ٥٠٠,٤ مليون ليرة سورية مقارنة مع ٤١٧ مليون ليرة سورية في الربع الأول ٢٠١٧ (مرتفعاً بنسبة ٢٠٪)، تلاه بنك المصرف الدولي للتجارة والتمويل بربح ٤٠٠ مليون ليرة سورية مقارنة مع ٤١٨ مليون ليرة سورية في الربع الأول ٢٠١٧ (منخفضاً بنسبة ٤,٣٪)، ثم بنك الشرق ثالثاً بربح ١٨٥ مليون ليرة سورية مقارنة مع ٤٧ مليون ليرة سورية في الربع الأول ٢٠١٧ (مرتفعاً بنسبة ٢٩١٪)، ورابعاً مصرف سورية والمهجر بأرباح بلغت ١٦٦,٧ مليون ل.س مقارنة مع ١٠٧ ملايين ليرة سورية في الفترة نفسها من العام ٢٠١٧ (مرتفعاً بنسبة ٥٥,٧٪)، وخامساً بنك قطر الوطني بأرباح بلغت ١٣٤,٥ مليون ليرة سورية مقارنة مع ١٩٢ مليون ليرة سورية (منخفضاً بنسبة ٣٠٪)، وسادساً مصرف عودة بأرباح بلغت ١٠٢ مليون ليرة سورية مقارنة مع ٨ ملايين ليرة في الربع الأول ٢٠١٧ (مرتفعاً بنسبة ١١٩٤٪)، وسابعاً بنك فرنسبنك سورية بأرباح بلغت ٤ ملايين ليرة سورية مقارنة مع ٩٧,٥ مليون ليرة سورية (منخفضاً بنسبة ٩٥٪).

وحقق بنك البركة أكبر ربح بين البنوك الإسلامية، حيث بلغت أرباحه نحو ١,١٥ مليار ليرة سورية (مرتفعاً بنسبة ٨٥٪ عن أرباح الربع الأول ٢٠١٧)، أما بنك الشام الإسلامي فحل ثانياً بنهاية الربع الأول ٢٠١٨ بربح قدره ٨٤٤ مليون ليرة سورية (مرتفعاً بنسبة ٣٢٪ عن أرباح الربع الأول ٢٠١٧)، بينما بلغت أرباح بنك سورية الدولي الإسلامي حوالى ٧٨٢ مليون ليرة سورية (مرتفعاً بنسبة ٤٣٪ عن أرباح الربع الأول ٢٠١٧).

هذا وبينت القوائم المالية خسارة ٣ مصارف تقليدية بنهاية الربع الأول ٢٠١٨ وهي: البنك العربي الذي حقق خسارة قدرها ٤٢٣ مليون ل.س مقارنة مع خسارة ٨٧١ مليون ل.س في الربع الأول ٢٠١٧، وبنك بيبلوس الذي حقق خسارة قدرها ١٢٤ مليون ل.س مقارنة مع ربح ٨٦ مليون ل.س في الربع الأول ٢٠١٧، وبنك الأردن سورية الذي حقق خسارة قدرها ١٢٣ مليون ل.س مقارنة مع ربح ٢٨ مليون ل.س في الربع الأول ٢٠١٧.

الكواكبي لـ«الوطن»: تحسنت الكهرباء ٩٥ بالمئة والمياه ٨٠ بالمئة

٦٠٠ ألف مواطن عادوا إلى دير الزور منذ التحرير

علي محمود سليمان

افتتح وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف يوم أمس ورشة عمل في مقر الوزارة تحت عنوان «تنسيق الاستجابة لمختلف القطاعات في محافظة دير الزور» بمشاركة منظمات دولية ومحافظ دير الزور لتحديد الاحتياجات الأولوية في دير الزور والميادين والبوكمال.

وخلال الورشة كشف محافظ دير الزور عبد المجيد الكواكبي أن عدد سكان المحافظة حالياً يصل لقرابة ١,١ مليون مواطن وذلك بعد عودة حوالى ٦٠٠ ألف مواطن إلى المحافظة منذ إعلان دير الزور محررة من الإرهاب بتاريخ الخامس من أيلول للعام ٢٠١٧، فيما كان يبلغ عدد سكان دير الزور ١,٦ مليون مواطن قبل الحرب، بقي منهم ضمن المحافظة حوالى الـ٥٠٠ ألف مواطن خلال الحرب.

وأوضح الكواكبي في تصريح لـ«الوطن» أن نسبة المواطنين الذين عادوا تصل إلى ٦٥ بالمئة من العدد الإجمالي، وهذا يعني أن نسبة الخدمات تحسنت في دير الزور بنسبة مهمة، وهو ما عملت الحكومة عليه كهدف إستراتيجي لإعادة نمط الحياة الطبيعية للمحافظة وإزالة آثار العدوان الإرهابي، حيث تم رصد مبلغ إسعافي بقيمة ٢ مليار ليرة سورية خلال نهاية العام ٢٠١٧ للتدخل إيجاباً في تأهيل البنى التحتية.

ولفت الكواكبي إلى أن ورشات الصيانة كانت قد بدأت العمل بتأهيل شبكات المياه والكهرباء وتسارعت وتيرة العمل مع بداية العام ٢٠١٨ وتم وضع خطوات ضمن مصفوفة أولويات من ترحيل الأنقاض واستبدال شبكة الصرف الصحي وصيانة واستبدال شبكة مياه الشرب إضافة إلى العمل بالتنسيق مع وزارة الكهرباء لصيانة شبكة الكهرباء ومن ثم تأهيل المدارس والمقرات الحكومية والخدمية وذلك ضمن سبع خطوات متكاملة مع بعضها ضمن مسارات متوازية لإعادة الحياة لأحياء دير الزور.

ونوه بأن وتيرة العمل ارتفعت بنسب ممتازة، كما وصلت نسبة التحسن في التيار الكهربائي إلى ٩٥ بالمئة، وخلال الشهرين القادمين سيتم العمل لإيصال التيار الكهربائي للريف الغربي للمدينة بشكل كامل بالتعاون مع وزارة الكهرباء والتنسيق مع شركة كهرباء دير الزور.

وبالنسبة لمياه الشرب أشار الكواكبي إلى أن عدد محطات ضخ المياه المدمرة يصل إلى ٧٧ محطة من أصل ٧٨ محطة في المحافظة، وحتى تاريخه تم تأهيل ٢٨ محطة منها بمعدل محطة ضخ أسبوعياً وهناك ٧ محطات ضخ سوف يدخلون الخدمة قريباً، وهذا يؤدي الى استقرار مياه الشرب بنسبة ٨٠ بالمئة.

وبيّن محافظ دير الزور إلى أنه عرض على المشاركين في الورشة إيجاد صيغة تنسيق مع المنظمات الدولية لأجل التعافي المبكر، فالمحافظة لم تدخل مرحلة إعادة الإعمار وما تزال في مرحلة التعافي المبكر ومن خلال نسب الإنجاز التي تم عرضها اقتنعت المنظمات الدولية بإمكانيات وزارة الإدارة المحلية والوزارات الخدمية لتأمين البنى التحتية ورصد الاعتمادات اللازمة، وقد طلب بأن يكون التدخل تشاركياً في موضوع شبكات الصرف الصحي وشبكات الري وصيانة المدارس التي تحتاج إلى زمن وجهد ومبالغ كبيرة وتحتاج للمؤازرة في صيانتها وتأهيلها.

وبين أنه بالتعاون مع عضو لجنة المتابعة عن محافظة دير الزور معاون وزير الإدارة المحلية، تم وضع خطة عمل والاتفاق على مدخلات ورشات العمل حتى نخرج بجهد منظم ونصل لنسبة خدمات تقارب ١٠٠ بالمئة مع الاستمرار بتشجيع سكان المحافظة للعودة إليها لنصل لعودة كل السكان، وما يزال أمامنا خمسة أشهر من هذا العام سنعمل عليها على تحسين الواقع الزراعي والدراسي والفعاليات الاجتماعية والثقافية ضمن خطة استعادة نمط الحياة لمحافظة دير الزور.

وأوضح الكواكبي أن المنظمات الدولية المشاركة في الورشة هي؛ برنامج الأمم المتحدة لدعم المدن ومنظمة الفاو للدعم الزراعي وهناك عدة منظمات تعمل في محافظة دير الزور مثل منظمة الصليب الأحمر التي تعمل في موضوع تأمين مياه الشرب والعناية الصحية ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري التي تعمل على تأمين السلل الغذائية والتدخل السريع.

هلال لـ«الوطن»: تأهيل معمل «مسبق الصنع» في حرستا

تنفيذ مشروعات بـ١٣,٩ مليار ليرة في ٦ أشهر عبر «البناء»

الوطن

كشف مدير الشركة العامة للبناء والتعمير عامر هلال لـ«الوطن» عن حجم العمل في مشروعات الشركة التي تنفذها حالياً، والذي وصل ما يقرب ١٣,٩ مليار ليرة سورية، بنسبة ١١٧٪ من الخطة لغاية النصف الأول من العام الحالي (٢٠١٨) وبنسبة ٥٨ ٪ من الخطة السنوية.

وأشار هلال إلى أن أهم المشروعات المنفذة تركزت على أبنية السكن الشبابي في جميع المحافظات وإعادة تأهيل المشافي وخاصة مشفى ابن الوليد في حمص ومشفى شهبا في السويداء وبناء جامعة طب الأسنان في جامعة تشرين في محافظة اللاذقية وجامعة طرطوس إضافة إلى محطات معالجة في مدينة مصياف وكفر رساس ومناطق صناعية في منطقة الدريكيش .

وبيّن أن الشركة تقوم بمتابعة مشروعات حفر وتجريف ونقل الفوسفات في منطقة خنيفيس في محافظة حمص وبناء التأمينات الاجتماعية في اللاذقية وعدرا ومجمعات تنموية في اللاذقية، وحاليا يتم التعاقد على بناء مجمع تنموي في السويداء والصرف الصحي والسدات المائية وقصر العدل والمجمع القضائي في السويداء وغيرها من المشروعات الخدمية والبنى التحتية تقوم الشركة بتنفيذها وهي تصنف ضمن المشروعات المهمة والحيوية على مستوى سورية وتعود في مجملها إلى القطاع العام .

هذا وقامت الشركة من خلال وزارة الأشغال العامة والإسكان باتخاذ جميع الإجراءات والتحضيرات اللازمة للمشاركة في مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين في سورية والعالم ٢٠١٨ الذي سيقام خلال الفترة بين ٢٦ و ٢٨ من تموز الجاري على أرض مدينة المعارض في دمشق.

ولفت هلال إلى أن مشاركة الشركة في المؤتمر تأتي ضمن إطار تفعيل الجهود الحكومية في استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لإقامة مشروعات استثمارية تخدم عملية البناء والتنمية في مرحلة إعادة الإعمار وتشكل منصة لتسليط الضوء على الفرص الاستثمارية والاستجابة لرغبات المستثمرين للاستثمار في مشروعات جديدة.

وأشار من جانب آخر إلى أن الشركة العامة للبناء والتعمير تقوم بإعادة تأهيل معمل لمسبق الصنع في حرستا في دمشق وعودته للعمل، كذلك إعادة تأهيل الآليات الإنتاجية والهندسية والمراكز الإنتاجية ما يؤهلها لتكون مساهما أساسيا في المرحلة القادمة من إعادة البناء والأعمار وذلك من خلال الخطط الإسعافية والدعم الحكومي ومؤازرة من وزارة الأشغال العامة والإسكان.

وبين أن الخطة الإنتاجية لشركة البناء تبلغ ٢٤ مليار ليرة لعام ٢٠١٨ والخطة لغاية النصف الأول ٢٠١٨ تبلغ ١١,٩ مليار ليرة والمنفذ من الخطة لغاية النصف الأول من العام ٢٠١٨ وصل إلى ١٣,٩ مليار ليرة بنسبة ١١٧٪.

وعلى مستوى آخر أشار مدير الشركة إلى وضع برنامج نظام تقييم الأداء الإداري الخاص بالقطاع العام الإنشائي والذي شارك في وضعه الكادر الإداري والفني في الشركة العامة للبناء والتعمير، كما أشار إلى العمل ضمن الإجراءات المتخذة لتنفيذ مشروع الإصلاح الإداري في الشركة من خلال تنفيذ خطة التنمية الإدارية واتباع برنامج نظام تقييم الأداء في الشركة وفروعها.

٦١ ألف مواطن حولوا ٤ مليارات ليرة عبر «البريد» في ٦ أشهر

قصي المحمد

بلغت القيمة الإجمالية للحوالات المدفوعة والمسحوبة في مؤسسة البريد نحو ٤ مليارات ليرة سورية، لنحو ٦١ ألف متعامل مع المؤسسة خلال ٦ أشهر من العام الجاري، وذلك بحسب البيانات نصف السنوية الصادرة عن المؤسسة (حصلت «الوطن» على نسخة منها).

وبحسب البيانات، هناك نحو ٣٢ ألف متعامل كانوا قد سحبوا مبالغ مالية حوالات بأنواعها الثلاثة (الفورية والعادية والإيجار) من المؤسسة بما يقرب من ٢,١ مليار ليرة سورية، إضافة إلى ٢٩ ألف متعامل دفعوا مبالغ مالية عبر المؤسسة بقيمة وصلت إلى ١,٩٤ مليار ليرة سورية.

وعما يتعلق بعدد الحوالات المالية المسحوبة التي قدمها البريد السوري للإسكان فقد بلغ عددها ١٢٤٧ حوالة، بقيمة مالية تزيد على ٩,٥ ملايين ليرة ، توزعت على فروع المؤسسة في مديريتي بريد دمشق وريف دمشق، علماً بأن هذه الخدمة «حوالات الإسكان» سيتم العمل على إعادة تنشيطها من جديد وزيادة عدد المتعاملين مع البريد عبرها، التي انخفض التعامل فيها خلال السنوات السابقة لتوجه أغلبية المكتتبين في الجمعيات السكنية إلى المصارف لتسديد الذمم المالية والأقساط المترتبة عليهم، نتيجة رغبة وزارة الإسكان في ذلك هو سبب توجههم للمصارف، حيث تعمل المؤسسة حالياً على إعادة تنشيط الخدمة من جديد وتفعيلها.

وفي سياق متصل، أكّد مدير المؤسسة السورية للبريد بدر أحمد لـ«الوطن» مناقشة الخطة الاستثمارية للعام ٢٠١٩ للمؤسسة أمس الأول خلال الاجتماع المنعقد مع وزارة المالية وهيئة تخطيط الدولة، موضحاً أنّ الخطة تضمنت مشروعات تركز بشكل أساسي على أتمتة الخدمات البريدية المقدمة من المؤسسة، وتركّزت أيضاً على تحسين البيئة المكانية لتقديم الخدمات البريدية، إضافة إلى الهوية البصرية لها إضافة إلى افتتاح مراكز بريدية جديدة.

وأوضح أحمد أنّ الهدف من الخطة هو تمكين المؤسسة من لعب دوراً فعالاً في السوق البريدية السورية، لتكون المؤسسة قادرة على لعب الدور المنافسة في السوق مع القطاع الخاص، وتحويل المؤسسة إلى أداة الدولة بالعمل في قطاع الخدمات البريدية لتلعب الدور القيادي في القطاع.

وأشار أحمد إلى أنّ المؤسسة تسعى إلى تعزيز فعالية انتشارها الجغرافي في أنحاء القطر كافة، وذلك تنفيذاً للقانون قم ٣٨ لعام ٢٠١٧ الذي أناط بالمؤسسة تقديم الخدمة البريدية الشمولية، ما دفع المؤسسة إلى توسيع رقعت عملها الجغرافي من خلال استملاك أراض جديدة في مناطق مختلفة.

خدمة دفع فواتير الكهرباء عبر «الصرافات» مقطوعة

«الكهرباء» لـ«الوطن»: آلية جديدة لتنفيذ الخدمة

عبد الهادي شباط

رغم أن مشروع الدفع الإلكتروني يمثل أولوية لدى وزارة المالية والمصارف نجد أن هذا المشروع بأبسط أشكاله غير منفذ، ومثال على ذلك تعطل دفع فواتير الكهرباء خلال الفترة الماضية عبر الصرافات الآلية، رغم أنها كانت متوافرة في وقت لاحق ولو بجودة متواضعة، لتغيب هذه الخدمة كلياً في الوقت الحالي.

وفي تصريح لمدير عام المصرف العقاري أحمد العلي لـ«الوطن» بين أن برامج الصرافات الآلية لدى المصرف تشتمل على هذه الخدمة وأنه متوافر على برنامج خدمات الصراف تسديد فواتير الهاتف الخلوي والثابت والكهرباء والمياه، وأن المصرف ليست لديه مشكلة في تنفيذ هذه الخدمة فنياً، بل إن المشكلة تكمن في الجهات العامة الراغبة في توطين هذه الخدمة لدى المصرف، مبيناً أن شركات الكهرباء لم تعد تتواصل مع المصرف للربط معها وتوفير خدمة دفع فواتير الكهرباء عبر الصراف.

وأكد العلي أن للمصرف مصلحة في تفعيل هذه الخدمة بما يتناغم مع سياسة المصرف في التوسع في الخدمات التي يقدمها، وأنها خدمة بسيطة وكلفة تنفيذها على المستهلك بسيطة وغير ملحوظة على فاتورة الكهرباء.

وفي اتصال هاتفي مع المدير المعني في مؤسسة التوزيع في وزارة الكهرباء بين أن توقف خدمة دفع فاتورة الكهرباء عبر الصرافات يعود لأسباب فنية لدى المصرف التجاري السوري لجهة مشكلات في واجهة الربط لدى المصرف التجاري وأن المصرف يعمل منذ شهر على تجاوز هذه المشكلة وتفعيل الخدمة وأن لا مشكلة لدى شركات الكهرباء في هذا الموضوع، بينما أوضح أن الخدمة مفعلة مع المصرف العقاري على مستوى الشركات التي تسمح الظروف العامة بها حيث فرضت مفرزات الحرب على سورية تعطل هذه الخدمة لدى بعض المناطق بينما يتم العمل حالياً مراجعة تنفيذ هذه الخدمة لدى كل المناطق المتاح تنفيذها ضمنها.

وبين أن هذه الخدمة تقدم قيمة مضافة لشركات الكهرباء لجهة زيادة الالتزام بدفع الفواتير وزيادة نسب التحصيلات وبطرق مريحة على المواطن عبر توافر خدمة دفع فاتورة الكهرباء في مختلف المناطق التي تتوزع فيها الصرافات الآلية من دون الحاجة للتوجه مراكز الجباية المعتمدة لدى شركات الكهرباء وهو ما ينسجم مع توجهات وزارة الكهرباء بتبسيط طرق دفع الفواتير وتحديثها.

ومن جهته بين مدير عام شركة كهرباء ريف دمشق خلدون حدى أنه يتم العمل حالياً على تفعيل هذه الخدمة في ريف دمشق عبر التواصل مع المصارف وإيجاد آلية عمل لتنفيذ هذه الخدمة، مفيداً أن هذه الخدمة ستكون متاحة للعاملين الموطنين أجورهم لدى المصارف أو ممن لديهم حسابات مفتوحة في المصارف خلال فترة بسيطة، وأن تنفيذ هذه الخدمة يزيد من قيمة التحصيلات لدى شركة الريف ويخفف من حالات الازدحام أمام كوات الجباية أوقات صدور الفواتير ويخفف من أعباء توفير العمالة والتجهيزات اللازمة في مراكز الجباية لتحصيل فواتير الكهرباء.